جـامـعـــة بـنـها
كـلـيـــة الـحـقـــوق
قسم الاقتصاد والعلوم
السياسية

بحث بعنوان

النـمـو الاحـتـوائـي

(الزراعة كأحد مرتكزات النمو الاحتوائي)

مقدم من الباحث
خليفة سعيد خليفة شليق

إشراف

د/ ما جـدة شـلبي
أستاذ الاقتصاد كلية الحقوق جامعة بنها
عـضـو هيئـة الـتـدريـس
بالـقـسـم الـفـرنـسي
كـلـية الاقـتـصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

د/ محمد سعيد بسيوني
وكيل الكلية
لشؤون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة بنها

٢٠٢٠م

المقدمة

تمثل الدول الأخذة في النمو حول العالم حوالي ٨٥% من حجم البشرية ونحو خمس الإنتاج العالمي ولقد شهدت عديد من دول العالم كثيرا من التحولات السريعة على المستوى السياسي والاقتصادي وبشكل واضح وجلي في مفهوم التنمية المستدامة بما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية للجميع والحد من مستويات الفقر المرتفعة في هذه الدول وتحقيق النمو الاحتوائي في كافة المجالات والقطاعات الانتاجية والخدمية في هذه الدول للرفع من مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال رفع مستوى دخل الفرد وزيادة نصيبة من الناتج القومي الإجمالي.

وعلى الرغم من تأكيد العديد من الدراسات الاقتصادية على الدور الايجابي للنمو الاقتصادي في الحد من الفقر، إلا أن التجارب الفعلية لبعض الدول تشير إلى اختلاف درجة النجاح في الحد من الفقر متعدد الأبعاد نتيجة للنمو، وبذلك لم يكن النمو احتوائيا في كل الدول بنفس المستوى وبذات الدرجة.

كما تشهد بعض الدول نموا اقتصاديا تمكنت من خلاله تخفيض مستوى الفقر وتنمية حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لزيادة حجم الانتاج ورفع معدلات التشغيل وزيادة رأس المال البشري من خلال رفع قدرات الأفراد المهارية، كذلك الاستثمار في رأس المال البشري لرفع قدرات الفرد الانتاجية، إلا أن الملاحظ في هذا الشأن هو اختلاف وتفاوت نسب النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى وذلك حسب الظروف التي تمر بها هذه الدول والسياسات الاقتصادية المتبعة لكل دولة.

وبالرغم من ارتفاع نسبة التنمية الاقتصادية الكلية في بعض الدول التي تحقق النمو الاقتصادي، إلا إن معدلات الفقر لازالت مرتفعة نسبيا نظرا لتهميش واستثناء بعض الأفراد والفئات من المشاركة في التنمية الفعلية.

لذلك ظهر ما يعرف(بالنمو الاحتوائي)، والذي يعرف بمساهمة جميع أفراد المجتمع في عملية الانتاج، وذلك من خلال المشاركة الفعالة للجميع وخلق فرص متساوية في سوق العمل لكافة الأفراد، وذلك للرفع من القدرة الانتاجية والكفاءة البشرية لهم بدلا من استهدافهم من خلال أنظمة مالية تقليدية تؤدي إلى اعادة توزيع ثمار التنمية فيما بينهم.

وتشير الأدبيات إلى أنه هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف بين الدول فيما يتعلق بتحقيق النمو الاحتوائي منها سياسات خاصة بإعادة التوزيع وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والبيئة السياسية التي تحكم الاستثمار الخاص المتحيز للفقراء والتركيب القطاعي للاقتصاد، وكذلك تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة والعدالة في توزيع الدخل ومستوي النمو الاقتصادي السائد في الدولة ومستوى رأس المال البشري والانفتاح التجاري.

كما تؤكد العديد من الدراسات التي اهتمت بالنمو الاحتوائي أيضا على أهمية الحومكة الجيدة؛ حيث تلخصت أهم توصيات هذه الدارسة على ضرورة قيام الحكومات بتطوير بيئة أعمال تساعد على التخلص من تشوهات السوق والتأكيد على دور القانون.

فقد اعتمدت هذه الحكومات على مجموعة من المقومات من أهمها زيادة الاستثمارات الموجهة لجميع فئات المجتمع سواء بصورة مباشرة من خلال زيادة الاستثمارات في الأنشطة المهمة أو بصورة غير مباشرة من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية بما يساعد على إمكانية رفع قدرة الأفراد على المنافسة ودخول سوق العمل وإمكانية مشاركة هذه الفئات في عمليات اتخاذ القرار وتحديدًا أولويات المشروعات.

وبالتالي يمكن تصنيف العوامل التي تمت الإشارة إليها إلى أهميتها في تحقيق النمو الاحتوائي إلي مجموعتين من العوامل هما:

١- السياسات الحكومية؛ حيث تمثل هذه السياسات في إعادة التوزيع مثل الانفاق الحكومي على قطاع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك سياسات إدارة الاقتصاد الكلي مثل السياسات الخاصة بالتضخم والدين العام والعجز التجاري وغيرها.

٢- الحوكمة الجيدة: ويقصد بها مجموعة من القواعد والمؤسسات التي تهدف إلى إقامة بيئة ملائمة لعمل الفاعلين الاقتصاديين بكفاءة وفاعلية. وتشمل الإجراءات التي نصل من خلالها الحد من الفساد مكافحته وزيادة فاعلية الحكومة وتفعيل مؤتمرات الحكم الرشيد.

ومن خلال الاطلاع على بعض الأدبيات تبين وجود اختلاف الأهمية النسبية للسياسات في تحقيق النمو الاحتوائي في الدول المختلفة، وذلك على الرغم من اهتمام عدد كبير من الدراسات الاقتصادية بأثر الحوكمة على أحد مكونات النمو الاحتوائي(مثل الفقر- العدالة- النمو

الاقتصادي) إلا أن عدد الدراسات التي اختبرت أثر الحوكمة على النمو الاحتوائي كميًا تعتبر محدودة جدًا وخاصة الدراسات التي اعتمدت كمية في تقدير هذه العلاقة.

وحيث أن مفهوم النمو الاحتوائي؛ حيث يعني خلق فرص عمل واقعية لتحقيق تنمية فعالة تشارك فيها كافة الفئات والقطاعات المهنية في العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة ومهارة هذه الفئات لزيادة قدرتها على الانتاج، والامر الذي يتطلب معه ضرورة التدخل الحكومي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدرات هذه الفئات الانتاجية وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية على المدى القصية والبعيد.

وبالنظر إلى تقارير البنك الدولية والتقارير الدولية الأخرى التي تعني بالشأن الاقتصادي وشؤون التنمية نجد أن أكثر الفئات أهمية في المجتمع هي المرأة مقارنة بالرجل والقطاع غير الرسمي والريف مقارنة بالحضر وكذلك هناك تهميش واضح للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعي والتجاري مثلا.

وإذا ما نظرنا إلى أهمية القطاع الزراعي في عمليات التنمية والنمو الاقتصادي فإنه يعتبر من القطاعات المهمة والمؤثرة في عمليات التنمية الاقتصادية المحلية والدولية كما له من علاقة مباشرة في عملية التنمية مع القطاعات الأخرى وارتباطه ارتباطًا وثيقًا بها.

وقد تعرضت بعض الأدبيات المهتمة بالشؤون التنموية إلى دور هذا القطاع في عملية التنمية وخلق فرص التشغيل وتأثيره على حركة العمالة واستيعابها في سوق العمل المحلي ومدى تأثيره في احداث تغيرات في هيكل الأجور في القطاعات الأخرى، ومن خلال ذلك فإن تنمية القطاع الزراعي هي الأساس في عملية التنمية؛ حيث إن زيادة الانتاجية داخل القطاع الزراعي هي التي ستؤدي إلى إمداد كافة القطاعات الأخرى وبذلك أوضحت العديد من الدراسات أن تنمية هذا القطاع هي الدافع لعملية التنمية في تلك القطاعات التنموية.

إن الهدف الوحيد الذي طرحته المنظمات العالمية للألفية الثالثة MDGs، هو القضاء على الفقر وكذلك الحفاظ على هوية الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة، ولتحقيق هذه الأهداف فيجب مشاركة جميع أطياف المجتمع حيث لا تقتصر ثمار النمو على فئة معينة من المجتمع، وإنما يتم اتباع النهج التشاركي العادل لهذه الثمار واحتواء الفئات الأكثر فقرا (المعدمة)في عملية النمو فيما يعرف بالنمو الاحتوائي، حيث يتم توفر فرص متساوية لتراكم الأصول الإنتاجية -

مثل التعليم والصحة – فينتفع الافراد من هذه الأصول في أنشطة معززة للنمو وتحقيق الاستفادة منها، وهو ما يمكن التطرق إليه من خلال سرد النقاط التالية:

- المطلب الأول: مفهوم النمو في الفكر الاقتصادي
- المطلب الثاني: مفهوم النمو الاحتوائي
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النمو الاحتوائي

المطلب الأول
مفهوم النمو فى الفكر الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي وأدبياته قديمة قدم الاقتصاد ذاته؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في المقومات التي تحدد تقدم المجتمعات، ولاتزال قضية النمو والتنمية تستحوذ على فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، وأصبح معيارًا لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، والذى على أساسه تتم المنافسة من أجل الوصول إلى الحكم.

وقد كان هناك مجموعة من العوامل خلال الحرب العالمية الثانية ادت لظهور هذا المصطلح منها التقدم و الرخاء المُحقَّق في البلدان الصناعية والذي حققته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثيرٍ من البلدان التي كانت مستعمرة، وانتشار فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. وكان من الطبيعي أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية؛ لذلك نجد أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي سيتم إدراك مفهومها من خلال مفهوم النمو، وترتبطُ أساسًا بالبلدان المُتقدمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المُتخلِّفة اقتصاديًا.

مفاهيم حول النمو الاقتصادي Economic growth:

إن النمو الاقتصادي هو عكس التخلُّف، فهناك الكثير من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:

- **النمو الاقتصادي:** هو حدوثُ زيادةٍ في إجمالي الناتج المحلِّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقِّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي »[٣١٣]

ويعني هذا التعريف أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجةً عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجةً عن تراجعٍ عدد السكان الذي

([٣١٣]) د محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥١.

يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

"يعرف النمو الاقتصادي أيضًا بأنه:

«الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي»[٣١٤].

وحتى يكون هناك نمو يجب أن تكون هناك:

١- **الزيادة مضطردة:** أي الزيادة الدورية الناتجة عن ظروفٍ معينة لا تعتبر نموًا اقتصاديًا.

٢- **الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم.

ويستفاد من ذلك أنه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادةٍ حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم؛ حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرًا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المُعتبرة.

وعليه فإن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = (معدل النمو الاقتصادي الاسمي – معدل التضخم)

وبالتالي لن يكون هناك نمو إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي؛ باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتًا؛ أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض؛ بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي[٣١٥].

وعليه فإن: معدل النمو السكاني معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

ويعرف سيمون كوزنتس (Kuznets S.) [٣١٦]النمو الاقتصادي للدولة بانه الزيادة قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هده الزيادة المُتنامية في القُدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المُؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر اليها[٣١٧] وبذلك يكون النمو نتيجةً مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

---

(٣١٤) مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة: ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ٤٥٥.

(٣١٥) د عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ١١.

(٣١٦) ولد سيمون كوزنتس سنة ١٩٠١ وتوفي سنة ١٩٨٥: عمل في دراسة التحليل الكمي المقارن للنمو الاقتصادي، ومن أهم منشوراته في مجال النمو الاقتصادي، "الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم" سنة ١٩٦٧"، النمو الاقتصادي الحديث" سنة ١٩٦٦"، النمو الاقتصادي للأمم" سنة ١٩٧١.

(٣١٧) ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص ١٧٥.

وهذا التعريف يتكون من ثلاثة أساسيات مهمة وهي:

١- النضج الاقتصادي أي استمرار الزيادة في الناتج الوطني والقُدرة على توفير مدى واسع للسلع.
٢- التكنولوجيا المُتقدمة هي شرط أساسي أو سابق لاستمرار النمو الاقتصادي.
٣- الاصلاحات المؤسسية والايدلوجية شرط هام وأساسي لتحقيق النمو المُرتقَب المصاحِب للتكنولوجيا الجديدة. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكاراتٍ اجتماعية ملازمة تكون مثل الكون دون نهار.

ولخص نيكولاس كالدور (Kaldor Nicolas) سنة ١٩٥٨ العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي:

- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغيرًا معتبرًا من بلدٍ لآخر.
- نمو مخزون رأس المال الحقيقي بمعدلٍ ثابت تقريبًا يزيد على معدل نمو العمل.
- نمو الناتج الحقيقي للفرد بمعدلٍ ثابت تقريبًا عبر فتراتٍ طويلة من الزمن.
- تميل الاقتصاديات التي تعرِف أنصبةً عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل

(استثمار/الناتج) مرتفع[٣١٨] ويذهب جوزيف شومبيتر (Schumpeter Joseph)إلى أن «النمو يتباطأ على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار»[٣١٩].

وبالتالي فالنمو يتم بطريقةٍ تدريجية وبطيئة على المدى الطويل؛ نتيجةً لنمو السكان ونمو الادخار، ولم يبين شومبيتر القيود التي يتم ضمنها ذلك. وذهب شومبيتر إلى أن:

معدل النمو الاقتصادي له مقياسين هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي.

ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسًا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة[٣٢٠].

أما غونار ميردال (Myrdal (Gunnar[٣٢١] فيري أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجاريًا في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف فريدمان أن النمو يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي

([٣١٨]) روبرت صولو: نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٤٤.

([٣١٩]) د عبدا الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، ٢٠٠٤، ص ٢٨١.

([٣٢٠]) د إبراهيم الأخرس: التجربة الصينية الحديثة في النمو، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

([٣٢١]) غونار ميردال: ولد سنة ١٨٩٨ بالسويد، أكثر أعماله شهرةً هو " state welfare the Beyond) "ما بعد دولة الرفاهية سنة، ١٩٦٨ كان خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٥٧ أميناً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد بالاشتراك مع فريدريش هايك سنة ١٩٧٤، كان متزوجاً من ألفا ريمر التي مُنحت جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٢ لأعمالها بشأن نزع السلاح، توفِّي سنة ١٩٨٧.

تغيراتٍ في الهيكل الاقتصادي[٣٢٢]

يتضح مما سبق أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المُتعمد، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقًا لآليات السوق، ويركِّز على التغير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول المُتقدمة، ويقاس بمؤشر واحد هو الناتج الوطني الإجمالي، ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يساوي التغير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنة لأخرى بالأسعار الثابتة.

غير أن النمو لا يتوافق بالضرورة مع نمو أو زيادةٍ في الرفاهية الشعبية لأنه:

١- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المُسوقة، ويهمل تلك التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق؛ وبالتالي فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.
٢- يركِّز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواءً كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.
٣- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.
٤- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو مما يجعل المُنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج تباع بأقل من سعرها نتيجةً لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.
٥- لا يركِّز على نوعية التغير في الإنتاج؛ لأنه لا يوضح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على مجرد التغير الكمي الإيجابي في بعض المُتغيرات القابلة للقياس.

وفي كل الحالات يبقى النمو الاقتصادي ضروريًا ولكنه ليس كافيًا للتنمية، وتبقى أيضًا نوعية النمو، وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق رفاهية المجتمع، فالنمو قد يقضي على فُرص العمل بدلًا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلًا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلًا من أن يعليه، وقد يكون غير متأصلٍ بدلًا من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضر بالمستقبل بدلًا من أن يكون مستديمًا، وفي هذه الحالة لن يؤدي إلى التنمية[٣٢٣] والنمو مستحب لأنه يتيح للمجتمع استهلاك مزيد من السلع والخدمات الخاصة، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية(بما يشمل الصحة والتعليم)، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية[٣٢٤].

و يعد النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تعني التزايد المستمر في حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث تكمن أهميته في استمرار عملية النمو، لتعكس زيادة في مستويات رفاهية المواطن، لذا وفي ظل الزيادة المتسارعة في معدلات النمو السكاني، فلابد أن يكون النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر منه، ليعكس زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج، إلا أنه ولضمان زيادة الرفاهية المجتمعية كانعكاس لهذا النمو، فلابد من أن يصاحبه نوعا من العدالة التوزيعية التي تضمن مشاركة جميع الفئات المجتمعية في تقاسم ثمار هذا النمو.

ومما تقدم نجد أن النمو من أهم الأهداف الاقتصادية التي ارتبطت بتطور الفكر

---

(٣٢٢) د عبد الله الصعيدي: مبادئ علم الاقتصاد مرجع سابق، ص ٢٨١.
(٣٢٣) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٢، ص ١٤.
(٣٢٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، ج٢،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩، ص ٤.

الاقتصادي، و إن كانت لم تستخدم كمصطلح منفصل، ولكن كألية لتحقيق قوة الدولة وزيادة ثروتها، حيث ظهرت أول نظرية اقتصادية متكاملة عن النمو من خلال الفكر الكلاسيكي، بداية بكتاب ثروة الأمم لأدم سميث عام ١٧٧٩، و الذي وضع من خلاله اسس الاقتصاد الحر، وبيان شروطه المتمثلة في التخصص وتقسيم العمل، وكان أول تساؤل حول تباين مستويات الدخول بين الدول اثاره ادم سميث، وكيفية استمرار معدلات النمو في التزايد في بعض الدول وتقلبها في الدول الأخرى، إلا أنه لم يركز خفض معدلات الفقر وعلى العدالة التوزيعية كإحدى أهداف النمو، وإنما كان يرى ضرورة تركز الدخول لدى فئة المستثمرين، والتي تقوم بإعادة استثمارها، ومن ثم زيادة معدلات النمو، مما أدى إلى تركيز النظريات النيوكلاسيكية خلال خمسينيات القرن العشرين او حتى بداية السبعينيات إلى دراسة هذا التفاوت في الدخول بين الدول، و إمكانية تقارب متوسطات الدخل فيما بينها، حيث ساد خلال هذه الفترة فكر كل من كوزنت(Kuznets1955) وسولو (١٩٥٦) Robert Solow،[٣٢٥] واللذان حاولا إيضاح العلاقة فيما بين النمو الاقتصادي وعدم العدالة التوزيعية والفقر، وقد حاول كوزنت تفسير ذلك من خلال توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية، ففي البداية سيؤدي تزايد معدلات النمو إلى تزايد عدم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم يتبعه تراجع في معدلات عدم العدالة مع استمرار النمو، ولاستمرار هذا النمو لابد أن تتحول الدول من دول زراعية الى دول صناعية، وذلك لارتفاع الدخول في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي.

أما فيما يتعلق بنظرية سولو؛ فقد توصل سولو إلى إمكانية التقارب فيما بين الدول النامية والمتقدمة في مستويات الدخل، حيث أن الدول المتقدمة ستصل إلى مرحلة من الثبات في معدلات النمو بسبب جميع مواردها المتاحة، ولن تستطيع تخطى هذه المرحلة دون الاعتماد على تكنولوجيا حديثة في الإنتاج، والتي اعتبرها سولو من الخارجيات، وبالتالي تظل الدولة عند مرحلة الثبات، في حين أن الدول النامية بعد استغلالها لمواردها المعطلة بكفاءة عالية، يمكنها تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة، فتلحق بالدول المتقدمة بعد فترة من الوقت فيما يتعلق بمستويات الدخول، وفي ظل هذا الاعتقاد تبنت مؤسسات التمويل الدولية والحكومية ما يعرف بنظرية الدفعة القوية big push، من خلال صياغة مجموعة من السياسات التي تهدف لتنمية البنية التحتية ورأس المال في الدول النامية.

وبظهور الفكر النقدي خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، أوضح عدم صحة هذه النظريات، وعدم انطباقها في الواقع، حيث لم يحدث تقارب بين الدول، أو التراجع في معدلات عدم العدالة في توزيع الدخل، مما أدى إلى ظهور مفهوم جديد في التنمية، وهو ما يعرف باثر التساقط حيث؛ أوضحت المدرسة النقدية إمكانية خفض معدلات الفقر وتحقيق العدالة التوزيعية من خلال سياسات السوق الحر، والتي يمكن من خلالها تساقط ثمار النمو على الفئات الفقيرة دون الحاجة إلى التدخل الحكومي، و بالتالي تنتقل عوائد النمو من الفئات الغنية لتستفيد منها الفئات الفقيرة، وبالفعل فقد بدأت الحكومات تركز على مفاهيم الاستقرار والخصخصة والحرية الاقتصادية كسياسات محفزة لهذا التوجه، إلا أن هذا الأثر أيضا لم يتحقق في الواقع، لذا جاءت

([325]) Inequality and Economic PerformanceA Brief Overview to Theories of Growth and Distributionby Francisco H.G. FerreiraJune 1999.
لمزيد من المعلومات ينظر:
http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/Inequality/ferreira.pdf.
تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/١٢م الساعة ٦ مساءً

دعوة شينرى Chenery[٣٢٦] في كتابه إعادة التوزيع مع النمو ١٩٧٤، لوضع استراتيجية تدعم الفقراء وقدراتهم الإنتاجية، وإن كانت توصياته لم تلق اهتماما من تيار الاقتصاد السياسي السائد آنذاك، مما حد من دور سياسات إعادة التوزيع في اقتصاديات النمو، وسيادة الفساد والمكاسب الريعية وفي ظل هذا الفشل لاقتصاديات السوق الحر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، و نجاح الدول الاشتراكية و حديثة التصنيع من تحقيق معدلات متسارعة للنمو، فقد أوضح ذلك أهمية التخطيط طويل الأجل والتمويل الموجه وزيادة الإنفاق العام واثرهم على تحقيق النمو، كما أوضح هذا التوجه أهمية الاقتصاد المؤسسي، وذلك في ظل عدم كمال الأسواق، وأهمية التكامل فيما بين الدور الحكومي والقطاع الخاص لإدارة عملية النمو[٣٢٧].

وبالتالي ووفقا لهذا التوجه بدأ التركيز على نظريات النمو المتحيزة للفقراء منذ تسعينيات القرن العشرين، حيث أثبت الواقع أن خفض معدلات الفقر لأبعد نتيجة تلقائية النمو، ل ابد من استهداف الفقر مباشرة من خلال أدوات اقتصادية واجتماعية محددة، ومن هنا جاء مفهوم النمو المتحيز للفقراء، اذ كان الهدف الرئيسي للألفية الثالثة في تحقيق النمو لصالح الفقراء، والحد من عدم العدالة التوزيعية لما لها من أثر سلبي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وظهر ذلك من خلال تقرير البنك الدولي ولجنة النمو و التنمية إذًا لا يعد النمو هدفًا في حد ذاته، و إنما هو الألية لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى الهامة للفرد والمجتمع، فالهدف منه هو توفير الموارد لتحسين الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق الأهداف التنموية الأخرى و خروج المجتمع من حلقة الفقر، وحتى يتحقق التنمية الشاملة، وزيادة قدرة الأفراد على الإنتاج و الابتكار لابد من تبنى مفهوم جديد ألا وهو النمو الاحتوائي".

وتستهدف السياسات الاقتصادية تحقيق العدالة، وظهر ذلك ومن خلال تعريف النمو لصالح الفقراء من قبل كل من ناناك كاكوانى[٣٢٨] ومارتن ارافليون (٢٠٠٤)[٣٢٩] حيث عرف

([٣٢٦]) لمزيد من المعلومات انظر:

https://books.google.com.eg/books?id=bGxVzEdae7UC&pg=PA38&lpg=PA38&dq=Chenery1974&source=bl&ots=qMe9R4Ioru&sig=ACfU3U1YDJzvMdNgdv_ftgPsnXZpqWtm9A&hl=ar&sa=X&ved=2ahUKEwi8zMim4v3nAhV07eAKHVYzB1IQ6AEwBnoECAkQAQ#v=onepage&q=Chenery1974&f=false

تم الاطلاع بتاريخ: ٢٠٢٠/٢/١٢م الساعة ٢ مساءً.

([٣٢٧]) د سلوي سليمان: النمو الاحتوائي بين النظرية والحالة المصرية، المؤتمر السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ادارة التحول في مصر، رؤى سياسية واقتصادية ٦-٧ ابريل ٢٠١٣ ص٣٤٩: ٣٥٥.

وللمزيد في هذا الموضوع انظر:

Syed Muhammad Atif, Sardar Mohazzam,inclusive Growth strategies for Pakistan mythor reality for policy makers,econstor 2012,p.3,4.

([328]) Kakwani, N. and Silber J. (2008). "Introduction: Multidimensional Poverty Analysis: Conceptual Issues tropirical Illustrations and Policy Implications World Developmentjune. Vol. 3010).

كاكواني النمو الصالح الفقراء بأنه هذا النمو الذى ترتفع فيه معدلات الدخول وتنخفض فيه معدلات الفقر، وقام رافليون بوضع تعريف أخر للنمو لصالح الفقراء بغض النظر عن اعتبارات العدالة فعرفه بأن هذا الأمر الذي تتحسن فيه الظروف المعيشية للفقراء فيؤدى ذلك لانخفاض معدلات الفقر كما هو الحال في الصين، حيث أدى النمو إلى القضاء على الفقر دون تحقيق العدالة، وبمرور الوقت تعادل التعريفان، فأصبح من الضروري اعتبار النمو السريع والعدالة التوزيعية من أهم أولويات التنمية المستدامة، على الرغم من كون مراعاة العدالة في النمو قد تؤدي إلى بعض الخسائر في الكفاءة الاقتصادية، من هنا جاء تعريف البنك الدولي لمفهوم النمو الاحتوائي من أجل تحقيق نمو طويل الأجل ومستدام[٣٣٠]، فقد شمل تقرير البنك الدولي الأثار التنافسية لعملية النمو والدور الحكومي من خلال الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي، واللذان يمكن إشراك القطاع الخاص بهما، و تدخل الحكومة في سوق العمل، لخلق المزيد من فرص العمل، وتعبئة العمال بما يتلاءم مع هذه الفرص وتحرير الأسواق، وازالة العوائق لرفع كفاءة الصناعات، هذا بالإضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق العام بغرض تنمية البنية التحتية.

(329) Ravallion, M. (2004). "Pro-Poor Growth: A Primer". Policy Research Working Paper No. 3242. Washington, DC: The World Bank.

(330) Syed Muhammad Atif, Sardar Mohazzam,inclusive Growth strategies for Pakistan mythor reality for policy makers,econstor 2012,p5

المطلب الثانى
مفهوم النمو الاحتوائى

خلال العقدين السابقين نجحت بعض الدول مثل ماليزيا والبرازيل وفيتنام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تخفيض نسبة الفقر، على سبيل المثال حققت البرازيل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٤.١%في المتوسط خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٠، في حين انخفض عدد الذين يعانون من الفقر المدفع إلى النصف، كما حققت أيضًا انخفاضًا ملحوظًا في معامل جيني بلغ ٨%[٣٣١]، (ويعد معامل جيني من المقاييس المهمة والأكثر شيوعًا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وقام بتطويره عالم الإحصاء الإيطالي "كورادو جيني" قبل أكثر من مائة عام، ويتحرك معامل جيني بين صفر وواحد صحيح، ويعتبر الصفر مؤشرًا للمساواة في دخول أفراد المجتمع الواحد، بينما يشير الرقم واحد إلى ارتفاع عدم المساواة)

ونجد أن بلدان لم تنجح في الحد من الفقر مثل بنجلاديش وبيرو وتركيا ومالي- بنفس الدرجة رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وفي مصر خلال الفترة من خلال الفترة من عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١الى ٢٠١٠/ ٢٠١١ تم تحقيق نمو اقتصادي بلغ في المتوسط حوالي ٤,٧% إلا أن هذا النمو قد تزامن مع وجود معدلات فقر مرتفعة ارتفعت من ١٦,٧% في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠إلى حوالى ٢٥%فى عام ٢٠١٠[٣٣٢].

وتم توجيه مزيد من الاهتمام لدور السياسات التوزيعية وذلك لاستهداف الفقر مباشرة من خلال أدوات اقتصادية واجتماعية محددة إذ أصبح هناك قناعة بأن تخفيض الفقر أو الحد من التفاوت في توزيع الدخول لا يتحققان كنتيجة للنمو إذ كان التزامن بين النمو من جانب، والفقر والبطالة وغيرهما من المظاهر السلبية، إذ أن النمو الذي يحدث في ظل تحكم قوى للسوق فقط دون التدخل بإعادة التوزيع عادة ما يستفيد منه الأغنياء بدرجة أكبر من الفقراء؛ نتيجة المزايا المادية والمزايا الخاصة برأس المال البشري التي يتمتع بها الأغنياء[٣٣٣].

وفي سبعينات القرن العشرين١٩٧٤ اهتم تشينري وأهلواليا [٣٣٤] بدراسة التوزيع والتي تفترض أن مزايا النمو الاقتصادي تنتشر بشكل تلقائي في كل قطاعات المجتمع والتي تعتبر نقدًا واضحًا لفرضية انتشار آثار النمو تلقائيًا.

وبناء على هذا الاهتمام ظهرت مفاهيم للنمو مثل النمو ذو القاعدة الواسعة والنمو المتحيز

([331]) Kalsen. S.. (2010). "Nicasuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions. Open Questions. and Some Constructive Proposals". Asian Development Bank ADB Sustainable Development forking Paper Series No. 12.

([332]) Ali, I., and Hyun Hwa S., (2007), "Measuring Inclusive Growth". Asian Development Review Vol. 24.

- Sakr. Hala (2013). "Inclusive Growth: Challenges Ahead with reference to the Egyptian Case". Fucun of economics and political sciences annual conference. Cairo university

([333]) Ali, I., and Hyun Hwa S., (2007), "Measuring Inclusive Growth". Asian Development Review Vol. 24.

([334]) Kakwani, N. and Silber J. (2008). "Introduction: Multidimensional Poverty Analysis: Conceptual Issues tropirical Illustrations and Policy Implications World Developmentjune. Vol. 3010).

للفقراء وأخيرًا النمو الاحتوائي والتي تراعي اعتبارات العدالة.

والمصطلحات الثلاثة تستخدم في كثير من الأحيان بشكل يتسم بالتداخل بينها، لذلك بهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم النمو الاحتوائي مع توضيح نقاط التقارب والاختلاف بين هذه المفاهيم، وكذلك الإشارة إلى الأساليب المختلفة لقياس النمو الاحتوائي.

مفهوم النمو الاحتوائي:

نتيجة للاهتمام بمفاهيم النمو التي تراعي اعتبارات العدالة استحوذ مفهوم النمو المتحيز للفقراء على قدر كبير من الاهتمام سواء على المستوى الأكاديمي أو من جانب مؤسسات التنمية الدولية منذ التسعينات من القرن العشرين، كما ظهر مصطلح النمو أو القاعدة الواسعة الذى تناوله تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ وظهر مصطلح النمو الاحتوائي في عام ٢٠٠٠.

وهناك قدر كبير من التداخل في الأدبيات الاقتصادية بين مفهوم النمو المتحيز للفقراء ومفهوم النمو الاحتوائي، فعلى سبيل المثال تشير الادبيات[٣٣٥] إلى أن النمو الاحتوائي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الذى يؤدي إلى تحقيق تخفيض ملموس في الفقر.

إن التعريف البديهي للنمو المتحيز للفقراء هو النمو الذي يحقق منافع للفقراء، وقد شهدت الأدبيات تعريفات مختلفة للنمو المتحيز للفقراء لا تختلف على هذه البديهية، ولكن مصدر الاختلاف بينها هو الاختلاف حول "ما يفيد الفقراء"؛ وفيما يتعلق بشروط اعتبار النمو مفيدا للفقراء؛ فهناك أكثر من وجهة نظر فيرى البعض أن هناك مفهوم نسبي للنمو المتحيز للفقراء ويعنى ارتفاع دخل الفقراء مع غير الفقراء مما يؤدي لمزيد من المساواة، بينما يرى البعض الأخر أن معدل الارتفاع المطلق في دخل الفقراء بالنسبة لهدف معين وليكن خفض الفقر بنسبة محددة هو المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء.

وتتبني دراسات (Rvallion) cher،[٣٣٦] المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء.

ويرى رافليون أن النمو المتحيز للفقراء هو تخفيض معدل الفقر بدرجة ملائمة بصرف النظر عن علاقة ذلك بالوضع النسبي للفقراء مقارنة بالأغنياء.

أما التعريف النسبي للنمو المتحيز للفقراء فيتطلب، زيادة دخل الفقراء بدرجة أكبر من الزيادة في دخل الأغنياء، وتوجد عدة تعريفات تندرج تحت هذا المفهوم النسبي فعلى سبيل المثال[٣٣٧].

النمو المتحيز للفقراء:

يعنى أن يزداد دخل الفقراء بمعدل أعلى من زيادة دخل الأغنياء مما يؤدى لزيادة دخل الفقراء بمعدل اعلى من متوسط الزيادة في دخول الفقراء والأغنياء.

([335]) Habito, C. F. (2009). "Patterns of inclusive growth in developing Asia: Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis". ADBI working paper series, No. 145.

([336]). Ravallion, M., and Chen, S., (1997). "What Can New Survey Data Tell us
about Recent Changes in Distribution and Poverty? The World Bank Economic Review. Vol. (11).

([337]) White, H and E. Anderson (2001),"Growth versus Distrioution: Does the
Pattern of Growth Matte:?", Development Policy Review 19:3. 267–289)

وفى أواخر عام ٢٠٠٠ ظهر اصطلاح النمو الاحتوائي Inclusive Growth[٣٣٨] كنتيجة لاختلاف المفاهيم حول المفهوم المطلق والمفهوم النسبي للتحيز للفقراء.

وظهرت تعريفات متعددة للنمو الاحتوائي منذ عام ٢٠٠٠ منها:

- النمو الاحتوائي يتضمن اشراك الجميع في خلق الفرص الاقتصادية وجنى ثمار هذه الفرص بما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية للجميع سواء المرتبطة بالدخل او المرتبطة بجوانب أخرى بخلاف الدخل مثل التعليم والصحة وغيرها[٣٣٩].
- النمو الاحتوائي هو النمو المصحوب بالحد من عدم المساواة في توزيع الدخل، وبالتالي فإن استحقاق الزيادة في الدخل يتجه بشكل غير متناسب لمصلحة اصحاب الدخول المنخفضة فهو نمو مع تخفيض عدم المساواة)[٣٤٠].
- النمو الاحتوائي هو تحقيق التقدم المادي من خلال النمو الاقتصادي الذي يحافظ على المساواة، وتكافؤ الفرص في تقديم الخدمات الأساسية والوصول إلى الأسواق الرئيسية (العمل والائتمان) وتحقيق حماية اجتماعية للفئات الهشة في المجتمع[٣٤١].
- النمو الاحتوائي هو النمو الذي يستند إلى الفرص المتساوية والوصول المتساوي للنتائج ويزيد من فرص حدوثهما [٣٤٢].
- النمو الاحتوائي هو الذي يزيد من عدد الوظائف، وزيادة الإنتاجية.
- هو تحسين ظروف الفقراء في شتى الجوانب بخلاف الدخل[٣٤٣].
- النمو الاحتوائي هو النمو الذي لا يكتفي فقط بخلق فرص اقتصادية جديدة ولكنه يقوم أيضا بالتأكيد على وصول كافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء لهذه الفرص، ولتحقيق النمو الاحتوائي لابد أن يكون انتشار القرص مدعوما بالحوكمة والمساءلة[٣٤٤].

---

(338) Ali, I., and Hyun Hwa S., (2007), "Measuring Inclusive Growth". Asian Development Review Vol. 24.

(339) Kalsen. S.. (2010). "Measuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions. Open Questions. and Some Constructive Proposals". Asian Development Bank ADB Sustainable Development Working Paper Series No. 12.

(340) Ahmed, S., (2001)," Poverty Reduction and Governance in South Asia",. Mahbub ul Haq Human Development Review 1:1.

(341)Addison. T. and Nino-Zarazua. M..(2012). "What is Inclusive Growth?" United Nation University and World Institute for Development Economics Research. UNU-Wider. Nordic -Baltic meeting. Finland.

(342) Ahmed, S., (2001)," Poverty Reduction and Governance in South Asia",. Mahbub ul Haq Human Development Review 1:1.

(343) Ali, A. and Fan. S.. (2007). " Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region", The Arab Planning Institute, Kuwait.

(344) GSDRC (2010). Governance and Social Development Resource Centre. 2010.Helpdesk Research Report: Literature Review on Inclusive Growth. April 2010.

- ويعرف النمو الاحتوائي بأنه النمو الذى يسمح بمشاركة تراكم الأصول الإنتاجية مثل التعليم، مما يسمح للأفراد باستخدام هذه الأصول في أنشطة تساعد على تعزيز النمو وفي المنافع المتحققة منه، والذي يراعي أيضًا هؤلاء الذين لا يستفيدون مباشرة من النمو.
- النمو الاحتوائي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي إلى تخفيض معنوي في الفقر(٣٤٥).
- النمو الاحتوائي يعني توسيع حجم الاقتصاد وزيادة سرعة تحقيق النمو، مع تهيئة المجال الاقتصادي للاستثمار وزيادة فرص التوظيف المنتج(٣٤٦).
- النمو الاحتوائي هو الذي يرتكز على قاعدة عريضة من المشاركين على مستوى كافة القطاعات، ويشغل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة أي هو النمو المستدام(٣٤٧).

ومما سبق لا يوجد تعريف واحد للنمو الاحتوائي متفق عليه، وتؤكد مؤتمر البنك الدولي عام ٢٠١١ استخدام مصطلح "احتوائي" بستة معانى مختلفة من بينها، تقليل الفجوة في الدخل بين الشمال والجنوب، قدر أقل من عدم المساواة، الحد من عدم العدالة في توزيع الفرص الخاصة بالتعليم والتمويل، وتراجع الفقر.

وفى مفهوم النمو الاحتوائي تناولت الادبيات منظورين رئيسين الأول هو مدخلات عملية النمو Inputs والثاني هو النواتج Outputs. فعلى سبيل المثال ركزت بعض التعريفات(٣٤٨)، على الجانب الخاص بالنتائج(٣٤٩) أو الاستفادة من النمو بينما ركزت التعريفات على جانب المدخلات أو العمليات(٣٥٠).

ويعبر النمو الاحتوائي في التعريفات التي تركز على جانب المدخلات عن عملية النمو التي شارك العديد من المواطنين في تحقيقها، أي أنه نمو يعتمد على مدخلات من عدد هائل من الناس، ومن هذه الزاوية فهو مرتبط بمفهوم النمو كثيف العمل والنمو ذو القاعدة الواسعة، ولكن النمو الاحتوائي يتسم بأنه بعيد عن التمييز الصالح فئة معينة من المواطنين وهي فكرة ليست

(345) Habito, C. F. (2009). "Patterns of inclusive growth in developing Asia: Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis". ADBI working paper series, No. 145.

(346) Lanchovichina, E., and Lundstrom, S., (2009)," Inclusive Growth Analytics: FrameWork and Application". The World Bank, Policy Research Working Paper No..+851

(347) Ali, I., and Hyun Hwa S., (2007), "Measuring Inclusive Growth". Asian Development Review Vol. 24.

(348) Rauniyar. G. and Kanbur R., (2009), "Inclusive Development: Two Papers on Conceptualization. Application, and the ADB Perspective". Independent ADB.

(349) Ali, A. and Fan. S.. (2007). " Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region", The Arab Planning Institute, Kuwait.

(350) Ali, I., and Juzhong Z., (2007), "Inclusive Growth toward a Prosperous Asia: Policy Implications" Asian Development Bank, ERD Working Paper Series No.97.

واضحة بالدرجة الكافية في المقاومين الآخرين، لذلك فإن النمو الاحتوائي هو نمو ذو قاعدة واسعة يتضمن مشاركة جميع الاطياف دون تمييز.

أما المنظور الثاني فيركز على نواتج عملية النمو بمعنى أن النمو الاحتوائي هو نمو يفيد القاعدة العريضة من المواطنين وهو يرتبط بهذا المعنى مع مفهوم النمو المتحيز للفقراء، ولكن النمو الاحتوائي أيضًا يعتبر أوسع أو أكثر عمومية من النمو المتحيز للفقراء حيث يركز الثاني على المواطنين الفقراء بينما النمو الاحتوائي يعني أن يفيد النمو كل شرائح المجتمع(الفقراء، والقريبين من خط الفقر، ومتوسطي الدخل، وحتى الأغنياء).

ويمكن التمييز بين مفهوم النمو الاحتوائي ومفاهيم النمو المتحيز للفقراء والنمو ذو القاعدة الواسعة، من خلال التعريفات السابقة حيث تركز تعريفات النمو المتحيز للفقراء على الدخول بينما يركز النمو الاحتوائي على الجوانب الأخرى بخلاف الدخل[٣٥١].

كما يهتم النمو الاحتوائي أيضا بفكرة النمو المستدام، وحتى يكون النمو مستداما في الأجل الطويل فلابد أن يكون ذو قاعدة واسعة عبر القطاعات المختلفة، لذلك فإن الجوانب المرتبطة بالتحولات الكلية الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي تعتبر مهمة في تحقيق النمو الاحتوائي

ويركز النمو الاحتوائي أيضًا على سرعة تحقيق النمو و طبيعة أو نمط هذا النمو، ويهتم النمو الاحتوائي بالنمو طويل الأجل حيث؛ أنه يركز على تحسين الإنتاجية وليس فقط إعادة التوزيع التي يمكن تحقيقها في الأجل القصير.

ويتوافق النمو الاحتوائي مع المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء، فوفقًا للمفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء يكون النمو متحيزًا للفقراء عندما يستفيد الفقراء بشكل مطلق ينعكس في مقاييس محددة متفق عليها للفقر، وعلى الرغم من أن المفهوم المطلق للنمو المتحيز للفقراء يمكن أن يتحقق من خلال آليات مباشرة لإعادة التوزيع إلا أن النمو حتى يكون احتوائيا فإن ذلك يتطلب تحسين الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، بينما في المفهوم النسبي يكون النمو متحيزا للفقراء عندما يستفيد الفقراء أو ينمو دخلهم بمعدل أسرع من معدل نمو إجمالي السكان بمعنى أن تقل عدم المساواة، اذاً النمو الاحتوائي يتعلق بزيادة سرعة تحقيق النمو وتوسيع حجم الاقتصاد، ورفع معدل الاستثمارات وزيادة فرص العمل المنتجة[٣٥٢].

ويمكن القول من خلال ما سبق أن مصطلح النمو الاحتوائي يشير في مضمونه إلى النمو المصحوب بالفرص المتساوية" إذ أنه له أبعاد اقتصادية واجتماعية ومؤسسية يؤثر كل منها على الأخر، فهو يركز على خلق فرص وإتاحتها للجميع وليس للفقراء فقط، وأن أفضل تعريف للنمو الاحتوائي لابد أن يأخذ في اعتباره الجانبين، جانب المدخلات وجانب النتائج، لذلك

(351) Ramos. R., Ranieri, R. and Lammens, J. (2013). Mapping Inclusive Growth. Brasilia: International Policy Centre for Inclusive Growth.

(352) Ravallion, M., and Chen, S., (1997). "What Can New Survey Data Tell us about Recent Changes in Distribution and Poverty? The World Bank Economic Review. Vol. (11).

فإن مفهوم النمو الاحتوائي يدور حول تقليل الآثار السلبية على الفئات المهمشة[٣٥٣].

المطلب الثالث

العوامل المؤثرة في النمو الاحتوائي

إن الدراسات التي اهتمت بدراسة العوامل المفسرة للنمو الاحتوائي باستخدام متغير واحد يعبر عن النمو الاحتوائي قليلة من حيث العدد، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عديد من الدراسات اهتمت بدراسة العوامل المفسرة لكل بعد من أبعاد النمو الاحتوائي على حدة مثل النمو وعدالة التوزيع[٣٥٤].

ويتناول هذا المطلب عرضًا للعوامل المؤثرة في الأبعاد المختلفة للنمو الاحتوائي وطبيعة تأثيرها من واقع مراجعة الأدبيات السابقة.

العوامل المؤثرة في النمو الاحتوائي:

هناك العديد من العوامل المفسرة للنمو الاحتوائي[٣٥٥] منها:

١- البيئة السياسية الملائمة للاستثمار الخاص المتحيز للفقراء، والتركيز على القطاع الخاص المملوك محليا وكثيف العمالة وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢- استراتيجيات إعادة التوزيع، وتشمل التحويلات النقدية، ونظام الضرائب التصاعدية وإعادة توزيع الإنفاق الحكومي لصالح الصحة والخدمات الزراعية؛ حيث تساعد هذه الاستراتيجيات الفقراء والمهمشين على التسلح بالمهارات التي تسمح لهم بالمشاركة في النمو الاقتصادي والاستفادة منه، وتقلل من احتمال تعرضهم للمخاطر التي قد يسببها النمو.

٣- خفض معدلات التضخم والعجز والدين وسياسات مواجهة الدورات الاقتصادية في نفس الوقت الذي يتم فيه حماية الاتفاق الحكومي المتحيز للفقراء وهو ما يعنى الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي.

ولابد أن تستند السياسات الى تحليل دقيق طبقًا للظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة وبالتالي التعرف على القيود المؤثرة لتحقيق النمو الاحتوائي[٣٥٦].

([353]) Kalsen. S.. (2010). "Nicasuring and Monitoring Inclusive Growth: Multiple Definitions. Open Questions. and Some Constructive Proposals". Asian Development Bank ADB Sustainable Development forking Paper Series No. 12.

([354]) Saez, Laurence.(2013) "Methods in Governance Research: A Review of Research Approaches" ESID Working Paper No 17. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2386619 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2386619

([355]) Stuart. E.. (2011). "Miaking Grouth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature" Oxfam Reseurch Reports

([356]) Rodrik. D., (2006), "Goodbye Washington Consensus. Hello Washington Confusion?", speech at Harvard University, January 2006.

وحاولت احدى الدراسات[٣٥٧] التعرف على العوامل المتسببة في الاختلاف الكبير بين الدول من؛ حيث انعكاس النمو على الحد من الفقر متعدد الأبعاد، واستخدمت بيانات ١٥ دولة اسيوية هي إندونيسيا وباكستان والصين وماليزيا وتايلاند وفيتنام وسريلانكا ونيبال وبنجلاديش وكمبوديا والهند والفلبين وسنغافورة وميانمار، وعرفت النمو الاحتوائي على أنه نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقود إلى تخفيض معنوي في الفقر. **وقسمت هذه العوامل المحتملة على:**

أ- الحوكمة وتشمل التصويت والمساءلة، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد وغيرها
ب- الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الزراعية ٠
ت- نمو القطاعات مختلفة التركيب القطاعي للاقتصاد.

وأشارت الادبيات أن ترتيب العناصر الثلاثة من حيث تأثيرها على النمو الاحتوائي هو الحوكمة، ثم الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، ثم هيكل الاقتصاد والنمو في القطاعات المختلفة، واستثنت الدراسات أن الحكم الرشيد هو الأكثر تأثيرا لتحقيق النمو الاحتوائي، بالإضافة لتأثيره على تحقيق النمو نفسه.

وهناك دراسة حاولت معرفة العوامل الأكثر تأثيرا في مرونة استجابة الفقر[٣٥٨] (مقاسًا باستخدام خط الفقر) للنمو في الدول النامية باستخدام بيانات ٦٥ دولة نامية ووجدت أن مرونة الحد من الفقر للنمو تتأثر بشدة بكل من اختلاف رأس المال البشري، والانفتاح للتجارة والانفاق الحكومي، وجودة المؤسسات والديموقراطية.

وهناك دراسات أخرى اهتمت بأسباب اختلاف مرونة الفقر للنمو أيضا[٣٥٩]،وتم ذلك من خلال استخدام بيانات ٥٠ دولة من الدول النامية ودول التحول خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، ووجدت أن مرونة استجابة الفقر للنمو يرجع لمستوى تطور الدولة ودرجة عدم العدالة في توزيع الدخول، وأيضًا هناك دراسة[٣٦٠] اهتمت بمعرفة كيف تتأثر العلاقة بين النمو والفقر، وذلك باستخدام بيانات مجموعة من الدول الاسيوية والتي وجدت أيضا أن مستوى التنمية الاقتصادية السائد بداية في الدولة وعدم العدالة هي عوامل مؤثرة تأثيرًا ايجابيًا على العلاقة بين الفقر والنمو.

وتشير الأدبيات الى عدد من العوامل التي تؤثر في أنصاف النمو بالاحتواء مثل

([357]) Habito, C. F. (2009). "Patterns of inclusive growth in developing Asia: Insights from an enhanced growth-poverty elasticity analysis". ADBI working paper series, No. 145.

([358]) Wieser Ch., (2011). "Determinants of the Growth Elasticity of Povert Reduction: Why the Impact on Poverty Reduction is Large in Some Developing Countries and Small in Others", The Austrian Institute of Economic Research (HIFO) Working Papers 10.106. November 2011.

([359]) Bourguignon. F.. (2002). "The Growth Elasticity of Poverty Reduction: Explaining Heterogeneity across Countries and Time Periodis". In T.S. Eicher and S.J. Tunovsky (Eds.), Inequality and Growth: Theory and Policy Implications. Cambridge: MITS Press

([360]). Son, H., and Kakwani, N., (2004), "Economic Growth and Poverty Reduction: Initial Conditions Matter" International Poverty Centre Working Paper 2. New York, NY: United Nations Development Programme(UNDP).

الظروف المبدئية للاقتصاد والانفتاح التجاري ومعدل التضخم ومستوى التعليم[٣٦١].

العوامل المؤثرة في النمو الاحتوائي[٣٦٢]:

بالاستناد إلى التعريفات التي تم استعراضها وُجد أن النمو الاحتوائي يرتكز على ٣ أعمدة رئيسية[٣٦٣]:

١- الحماية الاجتماعية خاصة للفقراء.
٢- اتاحة وخلق الفرص الاقتصادية.
٣- عدالة الفرص والتأكد من الوصول اليها.

ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحوكمة ووجود شبكات ضمان اجتماعي جيدة بهدف خلق وظائف منتجة وفرص اقتصادية، والعمل على الاستثمار في رأس المالي البشري من خلال الاستثمار في التعليم والصحة ومواجهة الاقصاء الاجتماعي، مهمة لحماية الفقراء ولتخفيف مخاطر الصدمات الانتقالية وتكمن أهميتها في تحقيق النمو الاحتوائي.

وتشير الأدبيات الى محاور مهمة تؤثر على النمو الاحتوائي:

١- **النمو الاقتصادي المستدام:**

وتشير دراسة[٣٦٤] إلى أن الدول التي حققت نجاحًا في التنمية التي تتسم بالاحتواء استطاعت أن تحقق نموًا مستقرًا لمدة حوالي ٣ عقود، أي لم تكن هناك فترات من النمو المرتفع أعقبتها فترات من النمو شديد الانخفاض أو السالب أي أن الاستدامة تعنى تحقيق التنمية الاقتصادية للجيل الحاضر والحفاظ على المكتسبات للجيل القادم.

٢- **الهيكل الاقتصادي للنمو:**

وتفترض بعض الدراسات أنه في الدول التي تتسم بارتفاع معدلات التحضر يكون النمو في قطاعات الصناعة والخدمات أيضًا على درجة كبيرة من الأهمية للحد من الفقر[٣٦٥][٣٦٦].

بينما في الدول التي يعيش أغلبية من الفقراء فيها في المناطق الريفية، ويعتمدون على النشاط الزراعي، يكون النمو في القطاع الزراعي في الغالب أكثر قدرة على المساهمة في الحد

([361]) Dollar D.. and Kraay, A., (2002), "Growth is Good for the Poor". Journal of Economic Growth. Vol. (7)

([362]) Pedesta. J. (2013). "Inclusive Economic Growth: Increasing Connectivity, Expanding Opportunity and Reducing Vulnerability", Center for American Progress. February

([363]) Sakr. Hala (2013). "Inclusive Growth: Challenges Ahead with reference to the Egyptian Case". Fucun of economics and political sciences annual conference. Cairo university

([364]) Stuart. E.. (2011). "Miaking Grouth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature" Oxfam Reseurch Reports

([365]) Besler: T. and Cord. L. (eds). (2007)." Delivering on the Promise of Pro-poor Growth: Insights und lessons from country experiences. The World Bank, Washington DC.

([366]) Loayza, N., and Raddatz, C.. (2010). The composition of growth maiters for poverty alleviation". Journal of Development Economics. Vol.(93)

من الفقر مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى[٣٦٧] وتشير بعض الدراسات إلى أن قطاع الزراعة غالبًا ما يكون أقل القطاعات من حيث الإنتاجية في الدول النامية، وبالتالي فإن توجيه الاستثمار الحكومي للنهوض بقطاع الزراعة على حساب قطاعات أخرى أكثر إنتاجية لا يمكن الجزم بأنه في صالح النمو والحد من الفقر، ففي بعض الحالات قد يكون من الأفضل ألا يتم التركيز على خلق مزيد من الوظائف في قطاع الزراعة ولكن الاستثمار في المهارات وإزالة العوائق التي يواجها العاملون في قطاع الزراعة عند الانتقال إلى وظائف اخرى في قطاعات ذات انتاجية أعلى[٣٦٨][٣٦٩].

وبالنسبة لقطاع الصناعة فإنه من الممكن أن يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاحتوائي لعلاقاته بالقطاع الزراعي والخدمات الداعمة للعملية الإنتاجية بما يؤدي للمزيد من النمو في قطاع الخدمات[٣٧٠][٣٧١].

ويتضح مما سبق أن هناك قطاعات مختلفة تختلف من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والمزايا التنافسية تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي، كما أن قطاع التمويل يلعب دور كبير في تحقيق النمو الاحتوائي.

٣- الخدمة العامة والبنية التحتية:

إن من أهم ضرورات تحقيق النمو الاحتوائي هو الوصول العادل للخدمات العامة مثل خدمات الصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية مثل المياه والاتصالات والمواصلات، فوجود شبكة مواصلات جيدة على سبيل المثال تجذب الاستثمار وتشجع التجارة، كما تساعد في انتشار آثار النمو المختلفة.

وتؤكد دراسات أخرى[٣٧٢][٣٧٣]على الدور الايجابي للبنية التحتية في تحقيق النمو الاحتوائي، وحتى يعمل الاستثمار في البنية التحتية على تحقيق أهدافه فيما يتعلق بالنمو والحد من الفقر فإنه يتطلب تحديد أولوياته بناء على العديد من العوامل مثل الكثافة السكانية، وتأثيره

([367]) Killick. T. (2002). Responding to Inequality". Briefing Paper No 3. Inequality Briefing. Overseas Development Institute, London.

([368]) Kida, M. (2011), "Agriculture and Inclusive Growth-Key Questions and Diagnostic Tools for Country Economists". PRMED. September

([369]) Pasha. H. 2008. Inclusive Growth: The Asian Experience"

([370]) Rauniyar. G. and Kanbur R., (2009), "Inclusive Development: Two Papers on Conceptualization. Application, and the ADB Perspective". Independent E160. Ravallion, M. (2004). "Pro-Poor Growth: A Primer". Policy Research

([371]) Sakr. Hala (2013). "Inclusive Growth: Challenges Ahead with reference to the Egyptian Case". Fucun of economics and political sciences annual conference. Cairo university

([372]) Calderon, C., and Serven. L., (2004), "The Effects of Infrastructure Developme, on Growth and Income Distribution", The World Bank. WPS 3400

([373]) Senevirame, D.. and Sun, Y., (2013), "Infrastructure and Income Distribution in ASEA-3: What are the Links?", IMF working Paper No., 13:41.

على التنمية الزراعية والريفية، وتأثيره على الفئات المهمشة، وفي هذا الإطار تشير دراسة البنك الدولي (The World Bank ٢٠٠٨) إلى أن العديد من الدول النامية تنفق حوالي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية، في حين تنفق دول مثل الصين وتايلاند وفيتنام ما يزيد عن ٧% من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية.

٤- سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو الاحتوائي:

تعتبر سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة متطلبًا أساسيًا لتحقيق نموًا مستدامًا، وتحقيق التوظيف، والحد من الفقر فعلى سبيل المثال يعتبر وجود إطار اقتصادي كلي يتسم بالاستقرار ضروريًا للحد من درجة المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار وهو ما يسهم في تحقيق النمو المستدام وخلق الوظائف، ولكن في نفس الوقت الذي تؤدي فيه زيادة الاستثمار إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الأجور من الممكن أن تؤدي زيادة الاستثمار وزيادة كثافة رأس المال إلى زيادة نصيب أصحاب راس المال من الدخول، ويؤدي انخفاض العجز في الموازنة والدين الحكومي إلى خلق بيئة مواتية النمو، كما يمكن أن تؤدي إلى جعل السياسة المالية أقدر على إعادة التوزيع من خلال خلق مساحة ملائمة في الموازنة للخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، كما أن السياسات الاقتصادية الكلية التي تعمل على عدم وجود اختلالات في ميزان التعامل مع العالم الخارجي تحمي سعر الصرف من التدخلات التي قد تضر الجماعات الاجتماعية الأضعف، وغالبا ما تكون آثار عدم استقرار الاقتصاد الكلي على عدالة التوزيع أكبر في الدول النامية، فعلى سبيل المثال يكون أثر ارتفاع مستوى التضخم أكبر في هذه الدول التي غالبا ما تكون أسواق التمويل فيها أقل تطورا، وتكون الكثير من الأسر خاصة الأسر الفقيرة غير قادرة على الوصول إلى خدمات التمويل[٣٧٤].

٥- السياسة النقدية:

تؤثر السياسات النقدية على عدالة توزيع الدخل؛ فالسياسة النقدية تؤثر على الأسعار النسبية للأصول المالية المختلفة، وهو ما يؤثر في توزيع الدخول بين الدائنين والمدينين بما يؤثر على التوزيع الكلي للدخول كما أن السياسة النقدية غالبا ما تتخذ أهدافا مثل استهداف التضخم أو استقرار أسعار الصرف أو التشغيل وهو ما يؤثر على القوة الشرائية للأفراد وعلى قيمة ثرواتهم، كما أن السياسات المالية تلعب دورا في تحقيق عدالة التوزيع، من خلال نظام الضرائب والإنفاق الحكومي، كما تعمل على تحقيق استقرار في الاقتصاد من خلال الحد من آثار الدورات الاقتصادية[٣٧٥].

٦- خلق وظائف جيدة:

لضمان الحصول على مزايا اقتصادية واجتماعية أخرى للأفراد والأسر مثل التعليم والصحة فيعتبر العمل في وظائف منتجة هو المصدر الأهم لتأمين الدخل، لذلك اعتبرت العديد من الدراسات أن الحصول على وظائف جيدة ومنتجة ضمن العوامل الهامة لتحقيق النمو الاحتوائي [٣٧٦][٣٧٧]بدون وظائف، تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية مثل مشكلة الحد من

([374]) Pedesta. J. (2013). "Inclusive Economic Growth: Increasing Connectivity, Expanding Opportunity and Reducing Vulnerability", Center for American Progress. February

([375]) Stuart. E.. (2011). "Miaking Grouth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature" Oxfam Reserch Reports

([376]) Felipe, J. (2012). "Inclusive Growth: Why is it important for Developing Asia?" CADMUS. Promoting Leadership in Thought that leads to Action. Volume I. issue 4-April 2012 62. Fergany.N.. (1998). "The Growth of Poverty in Egypt". Cairo. Almishkat, 1998

الفقر، وتعاني العديد من الدول النامية الآن من النمو بدون وظائف؛ حيث تزداد معدلات البطالة رغم تحقيق نمو اقتصادي، وفي المقابل نجحت عدة دول في شرق آسيا في بما يُعرف بالنموذج الانتاجي وهو المزج بين النمو الاقتصادي وخلق الوظائف وحتى تكون سياسات سوق العمل أكثر ملائمة لتحقيق النمو الاحتوائي فإنها تحتاج إلى أن تواجه ٣ تحديات رئيسية وهي:

- التعامل مع ما يخص جودة الوظائف مثل اعتبارات الأمان والعدالة في ساعات العمل.
- الاختلافات الكبيرة في معدلات التوظف بين المجموعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة.
- الحد من الفقر الذي تعاني منه بعض الفئات التي لديها عمل بالفعل مثل من يعملون في بعض الوظائف في القطاع غير الرسمي.

ويؤثر إصلاح أسواق العمل على العديد من الأبعاد الأخرى، حيث تؤثر الوظائف ذات الجودة المنخفضة سلبا على صحة العاملين.

٧- الانفتاح على الاقتصاد العالمي:

إن الانفتاح قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التوقف والحد من الفقر وتشير دراسة (**Commission on Growth and Developmental**،٢٠٠٨) إلى أنه إذا تمت الاستفادة الفعلية من الانفتاح على الاقتصاد العالمي بما يخدم جميع المواطنين فإنه يمكن أن يكون من أهم آليات مواجهة الفقر.

وتعرض العديد من الدراسات أن الانفتاح على الأسواق العالمية يساهم في التأثير على مرونة استجابة الفقر للنمو؛ حيث تتوقع هذه الدراسات أن الانفتاح على الأسواق العالمية يسمح للدول النامية بالتوسع في استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لديها.

٨- رأس المال البشري:

يحسن رأس المال البشري مرونة استجابة الفقر للنمو نتيجة لتحفيزه الابتكار، وانتشار التكنولوجيا، وزيادة الإنتاجية والتي يفترض أن تؤثر جميعها بالإيجاب فيما يتعلق بالحد من الفقر، فعلى سبيل المثال تشير دراسة[٣٧٨] إلى الدور الإيجابي المباشر وغير المباشر للتعليم في زيادة قدرة الفقراء على الاستفادة من النمو ويعتبر رأسمال المال البشري وما يتمتع به العمال من تعليم ومهارات محدده هامه من محددات التوظف والدخل، كذلك قد يؤثر الابتكار على التوزيع و قد يؤدي الابتكار الى فتح مجالات عمل للأشخاص أصحاب المهارات الأعلى كما أنه يعتبر من الأشياء الهامة أيضا لكل من الصحة والمشاركة المجتمعية ومستويات المعيشة بشكل عام، وهي من المكونات الهامة لأبعاد النمو الاحتوائي غير الدخل[٣٧٩].

([377]) Mckay, A. and Sumner A. (2008). "Economic Growth, Inequality and Poverty Reduction: Does Pro-poor Growth \fatter?" IDS IN FOCUS. Research and analysis from the Institute of Development Studies. March.

([378]) De Jant. A. Sadoulet. E. (2000). Growth. Poverty, and Inequally in America: 1 Causal Analisis. 1970 -94. Review of Income and Wealth. 46(3). 267-287.

([379]) Stuart. E.. (2011). "Miaking Grouth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature" Oxfam Reseurch Reports

٩- إعادة التوزيع وإصلاح الإنفاق الحكومي والحماية الاجتماعية:

تعتبر التعويضات الاجتماعية وفرض حد أدنى للأجور أمثلة على الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى أشكال أخرى للحماية منها التأمين ضد البطالة، وقد أشارت دراسات متعددة لدور هذه الأدوات في الحد من الفقر، على سبيل المثال وجدت دراسة اللمفوضية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (ECLAC) باستخدام مسح الأسر أن التحويلات النقدية والتأمين الأساسي لهما أثر ايجابي على العدالة.

لذا نجد أن الانفاق الحكومي ممكن أن يقوم بدور هام في زيادة استجابة الحد من الفقر للنمو الاقتصادي؛ فالإنفاق الحكومي يساهم في زيادة تراكم البنية التحتية ورأس المال البشري والصحة والمهارات المختلفة وهو ما يساهم في زيادة الاستثمار الخاص، وتعتبر نسبة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة من أبرز العوامل التي تشير اليها الأدبيات في تأثير الإنفاق الحكومي على الفقر، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة تؤدي لتحسن رأس المال البشري وبالتالي الحد من الفقر؛ حيث تكون إنتاجية الأصحاء أعلى كما أنها من الممكن أن تؤثر من خلال تخفيض معدلات المواليد[٣٨٠].

١٠- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بانتقال التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية التي قد لا تكون قادرة على ابتكار التكنولوجيا، وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة تنافسية منتجات الدول النامية، وبالتالي قدرتها على التصدير، وبالتالي يزيد التوظيف وتنخفض معدلات الفقر، كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة يقوم بالاستثمار في البنية التحتية التي تستخدم بواسطة المجتمع بصفة عامة بما فيها الشركات المحلية مما يزيد من خلق الوظائف، ومن الدراسات التي اهتمت بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي دراسة صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧ IMF.

١١- المساعدات الخارجية:

أن المساعدات الخارجية من الممكن أن تحسن من قدرة الفقراء على الحصول على التكنولوجيا مثل حالة تقديم بذور عالية الإنتاجية للمزارعين الفقراء، أو من خلال تقديم معلومات عن الأسواق المناسبة للفقراء، وقد وجدت دراسات عديدة مثل[٣٨١][٣٨٢] أن المساعدات الخارجية لها تأثير إيجابي على تحقيق النمو الاحتوائي خاصة إذا ما تم توجيهها إلى مجالات الصحة والتعليم.

فمن الممكن أن تؤدي المساعدات الخارجية إلى تحقق تأثير إيجابي على النمو الاحتوائي؛ فالمساعدات الخارجية من الممكن أن تدعم الإنفاق الداخلي في تحسين مستوى الخدمات العامة.

١٢- جودة المؤسسات(الحوكمة):

تساهم المؤسسات في تفسير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل

([380]) Stuart. E.. (2011). "Miaking Grouth Inclusive: Some Lessons from Countries and the Literature" Oxfam Reseurch Reports

([381]) Alvi, E. and A. Senbeta (2012). "Does foreign aid reduce poverty?", Journal of International Development. Vol. 24, No. 8. pp.955-976.

([382]) Collier, P. and D. Dollar (2002), "Aid allocation and poverty reduction European Economic Review, Vol. 46, No. 8, pp. 1475-1500.

فإذا كانت المؤسسات جيدة فإن الأفراد ستكون لديهم فرصة للاستفادة من خلال التوظف وتحسين ظروفهم المعيشية[٣٨٣].

لذلك ترتبط المؤسسات الجيدة ارتباطًا ايجابيًا مع النمو؛ حيث إن الدول ذات المؤسسات الجيدة تكون قادرة على الحد من هشاشة النمو وهو ما تؤكده الدراسات[٣٨٤][٣٨٥][٣٨٦].

١٣- التحضر:

مع تحرك الاقتصادات في عملية التنمية من الإنتاج الزراعي كثيف العمالة إلى الإنتاج الصناعي الذي عادة ما يتركز في المناطق الحضرية فنجد أن التحضر يقصد انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فعلى سبيل المثال تشير دراسة.

إلى أن التحضر من الممكن أن يكون سببا لعملية النمو وليس فقط ظاهرة من ظواهر النمو كما تشير الدراسات (٢٠٠٨. The Commission on Growth and Development) إلى أنه من النادر جدا أن يتم تحقيق متوسط دخل فرد يصل إلى أكثر من ١٠ آلاف دولار (مقاسا بمعادل القوة الشرائية) قبل أن يكون نصف السكان يفطن المدن.

١٤- معدل الاستثمار:

إن الإنفاق الموجه للمستقبل هو ذلك الاستثمار الذي يركز على المهارات والخبرة والبنية التحتية المطلوبة لزيادة التنمية والنمو، وهو الاستثمار الذي يركز على سيادة التكنولوجيا وزيادة رأس المال البشري وخلق اقتصاد كلي مستقر فإذا تم توجيه الاستثمار للمستقبل بدلا من الإنفاق الحالي على مدفوعات الدين المتراكم من الماضي، فإن ذلك سيكون مفيدًا لمرونة الحد من الفقر للنمو.

١٥- الديموقراطية:

لقد توصلت الدراسات إلى نتائج مختلفة حول أثر الديموقراطية على مرونة استجابة الفقر للنمو؛ فكانت نتائج هذه البحوث تميل إلى القول بأن النظم الديموقراطية لم تظهر أداء مبهرًا فيما يتعلق بالنمو أو الحد من الفقر فهي تظهر انخفاضًا في الفقر ولكن بمعدلات صغيرة ومستقرة[٣٨٧]. بينما النظم الأوتوقراطية تظهر فيها نتائج

([383]). Acemoglu, D. (2008)." Interactions between Governance and Growth", In World

Bank. Governance, Growth, and Development Decision-llaking. Washington, DC: World Bank

([384]) Arbache, J. S. & Page, J., (2007), "More growth or fewer collapses ? a new look at long run growth in Sub-Saharan Africa," Policy Research Working Paper Series 4384, The World Bank.

([385]) Barro, R.J.,(1991), "Economic Growth in a Cross-Section of Countries. Quarterly Journal of Economics 106(2): 407-43

([386]) Dollar D.. and Kraay, A., (2002), "Growth is Good for the Poor". Journal of Economic Growth. Vol. (7).

([387]) Wieser Ch., (2011). "Determinants of the Growth Elasticity of Povert Reduction: Why the Impact on Poverty Reduction is Large in Some Developing Countries and Small in Others", The Austrian Institute of Economic Research (HIFO) Working Papers 10.106. November 2011.

متعددة فهي تظهر أفضل النجاحات في الحد من الفقر، ولكنها تظهر أيضا أسوأ نماذج أداء[٣٨٨].

١٦- معدل نمو السكان:

حظى معدل نمو السكان في المراحل الأولى من نماذج النمو الاقتصادي باهتمام كبير كأحد العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، واعتبر نموذج سولو على سبيل المثال النمو السكاني أحد العناصر الرئيسية المفسرة للنمو، وأثبت أن الدول التي لديها معدلات أعلى للنمو السكاني تميل إلى أن تصبح أفقر؛ لأن ذلك يستدعي امتلاك هذه الدول المزيد من رأس المال حتى نحافظ على كثافة رأس المال(نسبة رأس المال للعمل) ثابتة، وبالتالي فإن هناك افتراض أنه على الرغم من أن نمو السكان قد يكون له أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه له آثر سالب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على الفقر فعلى الرغم من أن نمو السكان يزيد مستوى الناتج ككل فإن نصيب العامل من الناتج يكون أقل مقارنة بالدول التي يكون لديها معدل نمو سكاني أقل.

١٧- المنافسة والجوانب التنظيمية:

قد تؤدي إزالة الدعم الذي يؤدي الى تشوهات في النشاط الاقتصادي الى زيادة المنافسة بما يخدم توزيع الموارد ويؤدي إلى تحقيق مزيد من العدالة، وفي نفس الوقت قد تؤدي إزالة الدعم من بعض القطاعات إلى آثار اجتماعية سلبية عندما يكون هذا الدعم يخدم بعض الأفراد أو الجماعات الأقل حظا

لذلك يؤدي تحسين الإجراءات المنظمة لأسواق المنتجات النهائية بما يحقق مزيدا من المنافسة إلى آثار ايجابية على النمو بما يخدم المستهلكين بصفة عامة والأسر الفقيرة بصفة خاصة؛ حيث تشير إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أجريت بالمكسيك إلى أن الآثار السلبية لوجود قوى احتكارية في الأسواق تكون أكبر على الأسر الفقيرة[٣٨٩].

ويتضح من هذا المطلب أنه لا يمكن الوصول من خلال هذه الدراسات إلى وصفة محددة لتحقيق النمو الاحتوائي للدول المختلفة وسنرى في المطلب الاتي مؤشرات قياس النمو الاحتوائي.

([388]) Varshoney.A..(1999)."Democracy and Poverty".Paper for the Conference on World Development Report 2000 London Department for International Development.

([389]) Urzúa. C. M. (2013). "Distributive and regional effects of monopoly power." Economia Mexicana. Vol. 2. pp. 279-295.

الخاتمة

يعتبر النمو الاحتوائي من أهم المفاهيم الحديثة التي تستهدف فيها عمليات التنمية الحالية من خلال استهداف الفئات المهمشة والأكثر فقرًا في المجتمع بهدف الرفع من انتاجيتهم وزيادة قدرتهم في المساهمة في فرص عادلة في سوق العمل؛ وحيث أن الزراعة والقطاع الزراعي من القطاعات المهمشة في اقتصاديات الدول التي تستهدف تحقيق النمو وذلك على الرغم من احتوائه على عدد كبير من القوى العاملة والتي تعتمد في الأساس على الدخل الزراعي كمصدر رئيسي لدخلهم فإن هذا التهميش قد أتبعه زيادة في معدلات الفقر داخل هذا القطاع مما دفع البنك الدولي إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع وإبلائه الأهمية البالغة داخل الاستراتيجيات التنموية للدول النامية في ظل توجه البنك الدولي لاستهداف الفقر من خلال تحقيق النمو الاحتوائي وفقًا لتقرير البنك ٢٠٠٨م، الذي كان بداية وظهور مفهوم النمو الاحتوائي والاعتماد علية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية.

وقد اختلفت الدول في السنوات الماضية من؛ حيث درجة النجاح في تحقيق النمو الاحتوائي فقد حققت بعض هذه الدول انخفاضًا ملحوظًا في الفقر متعدد الأبعاد نتيجة للنمو لينما لم تنجح دول أخرى في تحقيق نفس الدرجة من النجاح في تحقيق النمو الاحتوائي ومساهمته في التنمية الاقتصادية لهذه الدول، فقد هدفت هذه الدراسة والبحث إلى التعرف على امكانية تحقيق النمو الاحتوائي في بعض من الدول الأفريقية وبعض الدول الأسيوية بالارتكاز على قطاع الزراعة، وكذلك التعرف على العوائق التي تواجه احتوائه ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية والتعرف على ما إذا كان من الأفضل خلق المزيد من فرص العمل داخل القطاع الزراعي.

نتائج البحث

١- النمو الاحتوائي مفهوم جديد في الدوائر السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية وقد زاد من صعود هذا المفهوم تضمينه بصورة مباشرة في أهداف التنمية المستدامة SDGs من خلال الهدف الثامن" تعزيز النمو الاحتوائي المستدام"؛ حيث يعتبر النمو الاحتوائي مفهوم حديد في فكر التنمية الاقتصادية ويمثل خروجًا على فكر النظريات الاقتصادية التقليدية التي كانت تهتم بقضايا التنمية الاقتصادية.

٢- يعتبر النمو الاحتوائي ليس هو غاية في حد ذاته وانما يعني الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاهية لجميع فئات المجتمع المهمشة وغيرها دون اقصاء أو حرمان، بذلك يكون النمو الاحتوائي هو النمو العادل الذي يعمل على التقليل من عدم المساواة في المشاركة سواء في عملية صناعة التنمية أو اقتسام ثمار النمو المتولد عن التنمية وتمكين الجميع دون اقصاء أو تمييز بين فرد أو جماعة في المجتمع.

٣- لكي يحقق النمو الاحتوائي أهدافه ويؤتي ثماره ويحقق التنمية المستدامة لابد من مراعاة أربعة اعتبارات أساسية وهي المساواة (عدم التمييز بأي شكل تجاه أي فرد في المجتمع)- تكافؤ الفرص- تهيئة البيئة الملائمة للقائمين علية والمشاركين في تحقيقه- تأهيل الكوادر البشرية لضمان استدامة تنموية حقيقية.

٤- يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وخلق الوظائف بتعزيز التحول الهيكلي والنمو في نطاق واسع وخلق مؤسسات قوية وعدم التمييز والتحيز والاندماج الاجتماعي من أهم المكونات الأساسية للنمو الاحتوائي.

٥- إن استراتيجية الوصول للنمو الاحتوائي تتمثل في التركيز على الهدف الأوسع شمولا وهو التنمية البشرية المستدامة بدلًا من زيادة الدخل والناتج المحلي فقط ووضع استراتيجيات مستقبلية كضمان أن يكون النمو احتوائيًا" شاملا" واعطاء الأولوية للمشروعات الصغرى والمتوسطة في استراتيجية النمو الاحتوائي.